الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي (١٩٧٢-١٩٩٦)

الدكتور قاسم محمد الحموري عهود عبد الحفيظ علي خصاونه

كلية الاقتصاد-جامعة اليرموك ماجستير كلية الاقتصاد

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية تبني سياسة تشجيع الصادرات على النمو الاقتصادي، كما تهدف أيضاً إلى معرفة مدى أهمية توافر مستوى معين من التغير الهيكلي والتنمية الاقتصادية (اللذان سيعبر عنهما بمدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج القومي الإجمالي ومدى مساهمة عمال الصناعة التحويلية في إجمالي القوى العالمية في الاقتصاد) لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والصادرات.

وتبين من خلال الدراسة أن معامل متغير الصادرات يحمل إشارة سالبة ولم تثبت أهميته إحصائياً، مما يعني أن أثره محايد في معدل النمو الاقتصادي، وقد يعزى ذلك إلى طبيعة الصادرات الأردنية إذ إنَّ معظمها من المواد الخام والتي تكون قيمتها المضافة قليلة جداً مما يجعل أثرها في الاقتصاد بشكل عام محدوداً. وكذلك تبين أن لنمو قطاع الصناعة التحويلية (كأحد مظاهر التغير الهيكلي) أثراً هاماً وملحوظاً في نمو الناتج المحلي والصادرات، حيث تبين أن نمو هذا القطاع (قطاع الصناعات التحويلية) بمقدار (١%) سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي والصادرات بمقدار (١,١%) و(٢,٨%)على التوالي .

وأخيراً توصي الدراسة بضرورة مواكبة سياسة إحلال المستوردات جنباً إلى جنب مع سياسة تشجيع الصادرات، وذلك عن طريق توجيه موارد الصادرات لإقامة الصناعات الإنتاجية والثقيلة (توجيه حصيلة النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات نحو إقامة قاعدة إنتاجية تلبي احتياجات الاقتصاد المحلي وتكون أساساً لعملية التطور) وكذلك ضرورة التوسع في وضع المواصفات القياسية الأردنية للسلع والخدمات المنتجة كافة لضمان جودة المنتجات، ومن ثَمَّ إمكانية تصديرها والتركيز على قطاع الصناعة التحويلية من خلال إيجاد قاعدة صناعية عريضة وضرورة إيجاد حل لمشكلات هذا القطاع ورفع سوية الإنتاج بوصفه متطلباً مسبقاً لنمو وازدهار الصادرات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام .

المقدمة

تبرز أهمية التجارة الخارجية في أي اقتصاد من خلال الدور الذي تؤديه في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء من خلال تأمين متطلبات هذه التنمية من الموارد الأولية والسلع الرأسمالية أم من خلال تصدير ثمار هذه التنمية حيث تشكل مورداً مالياً هاماً لخزينة الدولة كونها ترفد خزينة الدولة بالرسوم والضرائب الجمركية التي تحصل عليها من المستوردات .

تتميز التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول النامية بعدم التنوع في الإنتاج السلعي (الصادرات) والتنوّع الشديد في الطلب على السلع والخدمات و(المستوردات)، ويتضح ذلك من خلال النظر إلى ما تملكه هذه الدول من وفرة في عناصر الإنتاج مما يجعل صادراتها تتصف بكونها مواد أولية حيث تشكل هذه المواد نسبة كبيرة جداً من إيرادات التصدير فيها .

إنَّ التركيز على تصدير المنتجات من السلع الأولية يعني بشكل واضح انخفاض القيمة المضافة إلى هذه المنتجات وتذبذب إيرادات الصادرات الناجم عن تقلب أسعار هذه المنتجات .

إنَّ التنبؤ بانخفاض معدلات التبادل للسلع الأولية (انخفاض أسعار لمنتجات من السلع الأولية وارتفاع أسعار السلع من المنتجات المصنعة في المدى البعيد) أعطى حافزاً للدول النامية لتنويع صادراتها والاعتماد على الصادرات المصنعة أكثر من اعتمادها على الصادرات من السلع الأولية للحصول على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة :

تقسم السياسات التجارية كما هو الحال في السياسات الصناعية من حيث التوجه إلى مجموعتين رئيسيتين هما: سياسة إحلال المستوردات (IMPORT SUBSTITUTION) وتدعو هذه السياسة إلى ضرورة الاعتماد على الذات لتوفير ما يحتاجه الاقتصاد من سلع وخدمات بدلاً من استيرادها من الخارج، لذلك يطلق عليها أحياناً سياسة التوجه الداخلي (INWARD ORINTED). أما المجموعة الثانية فهي سياسة تشجيع الصادرات (ELG) (EXPORT- LED growth) تدعو هذه السياسة إلى ضرورة التركيز على قطاع الصادرات من أجل تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي هذا يعني إبداء اهتمام كبير بالسوق التجاري الخارجي لتصريف وتسويق البضائع والخدمات المحلية،لذا فهي تسمى أحياناً بسياسة التوجه الخارجي(OUTWARD ORIENTED) ، ولكن عمليات إبراز إيجابيات وسلبيات كل سياسة من هاتين المجموعتين وتفضيل واحدة على الأخرى يجب أن تتم بحذر وتروٍّ .

هذه القضية الجدلية وهذا الاختيار الصعب بقيا مدار بحث ودراسة حتى عام (١٩٨٧) حيث أكد البنك الدولي في تقريره لهذا العام ضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات (ELG)واعتبارها من أهم سياسات التنمية، وإنَّ النمو السريع والصناعة الفعالة يقترنان عادة بالتوجه الخارجي فقد أصبحت سياسة تشجيع الصادرات (ELG) هي السياسة المثلى حسب رؤية البنك الدولي، حتى أنهم أطلقوا عليها ما يدعى بالحكمة التقليدية الحديثة (NEW CONVENTIONAL WISDOM)[٢] . وعلى وجه التحديد يريد البنك الدولي تعميم تبني سياسة التوجه الخارجي كوسيلة من وسائل النمو الاقتصادي على كل الدول النامية مهما اختلفت ظروفها، مستنداً في ذلك إلى تجربة الدول الصناعية(NIC'S) .[٢]

هدف الدراسة:

إن معظم الأدبيات الاقتصادية تشير إلي وجود علاقة جدلية تبادلية بين الصادرات والنمو الاقتصادي فهي ليست علاقة سبب ونتيجة ،ومع ذلك فإنَّ بعض الدول والمؤسسات تؤيد سياسة تشجيع الصادرات(ELG) واعتبارها مناسبة لكل الدول بصرف النظر عن كونها دولة نامية أو دولة صناعية متقدمة أو دولة يوجد لديها ركود اقتصادي أو تضخم أو تعاني من الاثنين معاً. سنحاول من خلال هذه الدراسة إثبات أن سياسة تشجيع الصادرات لا تؤدي بالضرورة إلى مستويات مرتفعة من النمو وذلك من خلال :

١- محاولة إثبات خطأ مفهوم الشمولية والعموم الذي أراده البنك الدولي فيما يخص تبني سياسة التوجه الخارجي ، وذلك من خلال إظهار بعض النقاط المهمة التي أغفلها البنك الدولي عند إصداره لهذا التعميم، (أي أنه جعل سياسة تشجيع الصادرات (ELG)هي السياسة المثلى وحقيقة هي ليست كذلك، وهذا ما يسمى تعميم الخاص على العام).

٢- إنَّ وجود مستوى معين من عملية التنمية والتغير الهيكلي هو شرط أساس للحصول على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والصادرات.

٣- إنَّ الصادرات والنمو الاقتصادي قد لا تربطهما علاقة واضحة مباشرة، إذ إنَّ وجود أحدهما قد يعزز وجود الأخر (إنَّ أثر الصادرات في النمو الاقتصادي قد يكون محايداً ومن ثَمَّ ليس من الضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات في كل الدول النامية لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو).

---

(1) - Behzad,Yagmaian: Ghorashi, Reza, 1995 ,"export performance and economic development " ,American economic, Vol. 9, p. 1.

(2) - تعدّ بعض الدراسات تعتبر أن الدول الصناعية الجديدة هي هونغ كونغ وكوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل والمكسيك، ولكن في هذه الدراسة أعني بالدول الصناعية الجديدة: هونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة فقط.

الدراسات السابقة

لقد حظيت سياسة التوجه الخارج (تشجيع الصادرات) باهتمام كبير من قبل رجال الاقتصاد في العالم حيث تعدّ السياسة المثلى التي يوصي بها دوما كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث ازداد استخدامها في الفترة الأخيرة ولا سيما من قبل الدول النامية(LCD's) .

هذا وقام دود ارو ١٩٩١ (DODARO) بدراسة العلاقة بين مستوى التنمية في البلد (تم التعبير عنها بأنها معدل دخل الفرد وحصته من الناتج القومي الإجمالي)، وبين تركيبة الصادرات وكذلك العلاقة بين تركيبة الصادرات والنمو الاقتصادي، كما أنه انتقد البنك الدولي لأنه يعتبر أن سياسة تشجيع الصادرات هي من أفضل السياسات التي يجب أن تتبناها الدول النامية مع إدراكه للمسألة الجدلية التي أثيرت وأبرزت السؤال التالي:- هل يؤدي التوجه الخارجي إلى أداء اقتصادي أفضل ؟ أو هل يمهد الأداء الاقتصادي المتميز الطريق أمام التوجه الخارجي ؟ من أهم النتائج التي توصل إليها دود ارو أن مستوى التنمية يعدّ عاملاً مهماً جداً لمستوى التصنيع والصادرات وأن تركيبة الصادرات تؤثر في النمو الاقتصادي[٣].

كما قام ياغميان وريزا، ١٩٩٥ (Yaghmaian and Reza) بدراسة مشابهة للدراسة السابقة حيث قاما بدراسة العلاقة بين مستوى التنمية (تم التعبير عنها بأنها مدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج القومي الإجمالي(GNP) ومدى مساهمة عمال هذه الصناعة في الإجمالي العام للعمال) وبين الصادرات والنمو الاقتصادي ، هذا وقد توصلا إلى النتيجة نفسها التي توصل إليها دود ارو[٤].

وقد شدد كافوسي، ١٩٨٤ (Kavoussi) على ضرورة المحافظة على تشجيع الصادرات لان ذلك سيساهم في نمو الاقتصاد عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال (capital formation)في البلد مما يعزز طاقته الإنتاجية، كذلك وجد أن هناك علاقة طردية قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي[٥]

وقام بلاسا ١٩٧٨ (Balassa) بدراسة العلاقة بين نمو الصادرات والنمو في الناتج الإجمالي على إحدى عشرة دولة من الدول النامية خلال الفترة بين (١٩٦٠-١٩٧٣)

---

(٣) - Santo, Dodaro ,1991, "compartive advantage,trade and growth " world development Vol. 19, No 9.

(٤)- Behzad: Ghorshi , 1995 , pp 37-45. Op.cit.

(٥)- Rostam M. Kavoussi ,1984 ,"export expansion and economic growth " , journal of development Economic , Vol. 14 , pp 241-250.

حيث وجد أن معامل الارتباط بينهما هو أكبر من معامل الارتباط بين نمو صادرات الصناعات التحويلية ونمو الناتج القومي الإجمالي، إذ بلغ هذا المعامل في العلاقة الأولى حوالي ٨٩%، في حين بلغ في العلاقة الثانية حوالي ٧١ %كما أنه وجد أيضاً أن هناك علاقة إيجابية وقوية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، إذ أنه لاحظ أن زيادة معدل الصادرات بمقدار ١% ستزيد من معدل النمو الاقتصادي بمقدار ٠,٠٤. [٦]

كذلك أجرى روبرت أمري 1967(ROBERT EMERY) دراسة للعلاقة بين الصادرات والناتج الإجمالي القومي على خمسين دولة خلال الفترة الواقعة بين الأعوام- 1963) (1953حيث وجد بينهما علاقة قويه وقد وصلت درجة الارتباط بينهما إلى ٨٢ %وبينت الدراسة أن كل زيادة في الصادرات بنسبة ٢,٥ %يترتب عليها زيادة بمعدل ١% في نصيب الفرد من الناتج القومي كما خلصت هذه الدراسة إلى أن الدولة التي تريد رفع معدلات نموها الاقتصادي، ينبغي أن تعنى باستخدام السياسة التي تحقق انتعاشا لصادراتها.[7]

تتكون الدراسة من ثلاثة أجزاء، الجزء الأول وهو الإطار النظري وسوف نتناول به أهم ما جاء في تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٧ بشكل عام والتجربة الكورية وبعض الدراسات السابقة، أما الجزء الثاني فهو الجزء التطبيقي القياسي لإثبات انه قد يكون للصادرات أثر محايد في النمو الاقتصادي، وأن كلاً من الصادرات والنمو الاقتصادي يجب أن تسبقها تغيرات هيكليه ومستوى معين من التنمية، وسيتم تطبيق هذا النموذج على الأردن خلال الفترة من (١٩٧٢-١٩٩٦) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) أما الجزء الثالث والأخير فسيعرض خلاصة ما توصلت له هذه الدراسة من النتائج والتوصيات.

أولاً :الإطار النظري للدراسة:

تأكيداً على وجود علاقة مهمة وقوية بين السياسات التجارية والتصنيع، قام البنك الدولي بإجراء دراسة على عدد من الدول النامية حيث بلغت (41) دوله تم اختيارها بناءً على المعلومات المتوافرة عن هذه الدول، حيث قام بتصنيف هذه الدول إلى أربع مجموعات وفقاً لسياساتها التجارية، هذا وقد تم استخدام المؤشرات الكميه والنوعية في هذا التصنيف. وهذه المؤشرات تتلخص في [8]

١- معدل الحماية الفعال (effective rate of protection) إذ كلما زاد معدل الحماية في

---

[٦] - Bela, Blasa, 1978, "Export and Economics Growth" journal of Development Economics, Vol. 5, No. 2, pp181-189

[7] - Robert, Emery ,1967," Journal of Development Economic, Vol. 2, No. 1.

[8] - World Development ,1987, Chapter 5, p. 82.

السوق المحلي، أشار هذا إلى التحيز باتجاه إحلال المستوردات.

٢- استخدام وسائل الرقابة المباشرة، كنظام الحصص ومنح تراخيص الاستيراد فكلما زاد الاعتماد على هذه الوسائل، كان الاقتصاد موجهاً نحو الداخل .

٣- استخدام حوافز لتشجيع الصادرات، وهذا يدل على أن الاقتصاد موجهاً نحو الخارج .

٤- تحديد سعر الصرف: حيث أن توجه الاقتصاد نحو الداخل يؤدي إلى المغالاة في تقدير سعر الصرف، بمعنى أن وضع قيود على المستوردات يؤدي إلى رفع سعر الصرف اكثر من السعر السائد في ظل نظام التجارة الحرة .

أما المجموعات الأربع فهي [9]

١- الاقتصاديات ذات التوجه الخارجي القوي (STRONGLY OUTWARD ORIENTED)تتميز الدول التي تقع ضمن هذه المجموعة بإزالة القيود المفروضة كافة على التجارة الخارجية وثبات سعر الصرف لديها، حيث يتساوى تقريباً سعر الصرف في كل من الصادرات والمستوردات وانعدام العوائق على المستوردات .

٢- الاقتصاديات ذات التوجه الخارجي المعتدل (MODERATELY OUTWARD ORIENTED) و تتميز الدول التي تقع ضمن هذه المجموعة بأن إنتاجها منحاز للسوق المحلي أكثر منه بالتصدير للسوق الخارجي، في حين أن معدل حماية السوق المحلي يعد منخفضاً نسبياً حيث تستخدم بعض وسائل الرقابة مثل تطبيق نظام الحصص ومنح التراخيص، ولكن بشكل محدود أما بالنسبة لسعر الصرف فإنه أعلى للمستوردات منه للصادرات ولكن بنسبه أقل.

٣- الاقتصاديات ذات التوجه المعتدل إلى الداخل (MODERATELY inward ORIENTED) وتتميز دول هذه المجموعة بارتفاع معدل الحماية للسوق المحلي واستخدام وسائل رقابة مباشرة على المستوردات، وقد يكون هناك حوافز للصادرات ولكنها قليلة، وسعر الصرف لديها أعلى من المتوقع.

٤- الاقتصاديات ذات التوجه القوي إلى الداخل (strongly inward oriented) وتتميز دول هذه المجموعة بارتفاع حاد في معدل حماية السوق المحلي ، واستخدام وسائل رقابة صارمة على الاستيراد ولا يوجد لديها توجه نحو التصدير الخارجي وسعر الصرف لديها أعلى من قيمته المتوقعة بشكل واضح.

والجدير بالذكر أن هذه الدراسة قد أجريت خلال فترتين: الأولى (١٩٦٣-١٩٧٣)، والفترة الثانية (١٩٧٣-١٩٨٥) ، حيث تبين أن بعض الدول التي كانت ضمن مجموعة

---

[9] - world Development, Report , 1987, pp. 82-83. Op. Cit.

خلال الفترة الأولى قد تحولت إلى مجموعة أخرى في الفترة الثانية ولكن الدول التي حافظت على المجموعة نفسها خلال الفترتين هي: هونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة ، وهي ما يطلق عليها اسم الدول الصناعية الجديدة (NIC'S)

ومن أهم النتائج التي تم التوصيل إليها أن الاقتصاديات الموجهة للخارج يكون أداؤها الاقتصادي أفضل بكثير من غيرها من حيث: معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (REAL GDP GROWTH RATE) معدل نمو الصادرات الصناعية manufactured (Export Growth rate) وانخفاض نسبة رأس المال إلى الناتج Lower Incremental ("capital out put" ICOR) الذي يعكس التوسع في قطاع التصدير أو الفعالية العالية والإنتاجية الممتازة والادخار المحلي الإجمالي (Gross Domestic Saving) ومعدلات التضخم (Inflation Rate)، إضافة إلى ذلك فقد تم استخدام عدة مؤشرات لها علاقة بالتصنيع مثل: نمو القيمة المضافة الصناعية والزراعية، حصة القيمة المضافة الصناعية في إجمالي الناتج المحلي ، حصة قوة العمل المستخدمة في الصناعة (وتشمل استخراج المعادن والتشييد ومؤسسات الخدمات العامة والنشاط الصناعي) ، ونمو العمالة في الصناعة التحويلية [١٠] وخلال الفترتين، كان معدل متوسط النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعة أعلى منه في الاقتصاديات ذات التوجه الخارجي، ولمَّا كانت الدول الصناعية الجديدة (NIC'S) هي جزء من الدول النامية ،تستطيع الدول النامية الأخرى أن تسلك الطريق نفسه بالتوجه الخارجي والتركيز على التصنيع، ومن ثَمَّ تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

ولكن عند تتبع التجربة الكورية نجد فيها الكثير من الخصوصية والتميز من الصعب توافرها في الدول الأخرى، فقد نالت كوريا الجنوبية استقلالها عام ١٩٤٨، وكانت آنذاك تنتج الأحذية والألبسة والإطارات المطاطية ، أما صادراتها فكانت تتركز على المنسوجات حيث كانت هذه الصناعة قائمة إبان الاحتلال الياباني قبل عام ١٩٤٥، لقد تميزت سياسات التصنيع في كوريا الجنوبية بالتطور الكبير والجريء بحيث استطاعت الصادرات الكورية أن تغزو أسواق العالم حتى أنها اجتاحت أسواق البلدان الصناعية الكبرى، والطفرة الكبيرة التي حدثت في نمو الصادرات الكورية ترجع أساساً إلى السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الكورية لتشجيع الصادرات وذلك بتطبيق مجموعة من الإجراءات الجادة والحديثة إضافة إلى صياغة عدة قوانين وتشريعات مستحدثة، فقد شملت هذه الإجراءات ترشيد نظام سعر الصرف ومنح حوافز تصدير مشجعة وتحرير المستوردات ولكن بصورة انتقائية وتوجيه الائتمان نحو صناعات التصدير[11]، ورغم من كون التجربة الكورية فريدة من نوعها إلا أنَّ من الممكن لبعض الدول النامية أن تحذو حذوها وترسم سياسات اقتصادية ناجحة آخذة بالحسبان

(10) - World Development , Report , 1987 , p. 85, Op. Cit.

خصوصيات اقتصادها الوطني.

أما بخصوص القوانين التي تم صياغتها فتشمل: قانون تشجيع وتطوير التكنولوجيا، وقانون تشجيع الخدمات الهندسية، واتبعت هذه الإجراءات والقوانين ببرامج تدريب وتعليم الأفراد ليصبحوا مؤهلين في الحقول العلمية كافة من أجل التمهيد لإنشاء البنية التحتية العلمية والمؤسسات التكنولوجية.

أما بالنسبة للسياسة الصناعية في كوريه فقد مرت بثلاث مراحل، وهي[12] : مرحلة الانطلاق وذلك خلال الفترة (١٩٦١-١٩٧٣)، ومرحلة التركيز على الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية وذلك خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٩)، ومرحلة التحرر الاقتصادي (LIBERALIZATION PHASE) وقد بدأت منذ عام ١٩٧٩، وقد كان لكل مرحلة جوانب سلبية وأخرى إيجابية إلا أنها في النهاية استطاعت أن تحقق للمنتجات الكورية نقلة نوعية حقيقية مما انعكس بشكل واضح على نوعية وكمية الصادرات.

ففي أواخر الستينيات بدأت الصادرات في كوريا تؤدي دوراً مهماً في نشر صناعات جديدة لم تكن موجودة سابقاً حيث ساهمت هذه الصادرات في تطوير وتوسيع القدرات التكنولوجية الحديثة ، والتي سهلت إنشاء الكثير من الصناعات المتقدمة لخدمة السوق المحلي والسوق الخارجي على حد سواء ومعظم هذه الصناعات تتميز بوفرات الحجم والاعتماد على الميزة النسبية من أجل سد حاجة الطلب المحلي، وتحقيق الفعالية في الإنتاج لتمكنها من منافسة المنتجات العالمية الأخرى.

لو تفحصنا الصادرات الكورية للاحظنا أنها - بداية- كانت تعتمد بشكل كامل على الاستخدام الكثيف للعنصر الوفير -عنصر العمل -الذي يتميز بانخفاض نسبي في الأجور إضافة إلى ارتفاع مستوى التعليم ثم ما لبثت أن تحولت هذه الميزة بحيث أصبح الاعتماد الأساسي على رأس المال.

أن القدرة على إجراء مثل هذا التغير في الميزة النسبية يؤكد على وجود تنميه في القاعدة الصناعية التي اعتمدت على التدرج في الصناعات إضافة إلى وجود قدرات تكنولوجية كبيرة وقدرة على فهم واستيعاب أية تكنولوجيا جديدة، ومن الجدير بالذكر أنّه في المراحل الأولى من عملية التصنيع قامت كوريا بطباعة الكثير من النماذج للآليات والمعدات (CATALOGUES)حتى أنها أجرت أحياناً بعض التغييرات على هذه النماذج والتصاميم ليصبح المنتج ملائماً أكثر للبيئة الكورية ، لأنهم يهتمون كثيراً بكيفية التصميم والتنفيذ وفهم عميق لطريقة العمل(KNOW HOW)[13]

((11) - محمد ،محروس ،١٩٩٢ ص ص ٧٤-٨٠، مرجع سابق

(12) - محمد ،محروس ،١٩٩٢ ص ص ٧٤-٨٠، مرجع سابق

(13) Linsu ,kim:Alic H. Amsden ,"Republic of Korea " World Development

مما لاشك فيه أن التجربة الكورية هي تجربة غنية وفريدة من نوعها ومن الصعب الإحاطة بها من خلال بضع صفحات، ولكن ما نريد أن نقوله: إنَّ ما ينطبق وما قد يكون صالحاً لبلد ما قد لا ينطبق ولا يلائم غيره من البلدان، وما ينطبق على الدول الصناعية الجديدة NIC'S قد لا ينطبق على الدول النامية الأخرى، وهذا يؤكد خطأ التعميم الذي قدمه البنك الدولي في تقريره لعام ١٩٨٧ بخصوص تبني سياسة التوجه الخارجي، حيث أغفل مجموعة من النقاط الهامة عند إصداره لهذا التعميم، ومن أبرز هذه النقاط:

١- تمتاز الدول الصناعية الجديدة NIC'S بتركيبة اجتماعية خاصة وفريدة من نوعها، حيث تمتاز الطبقة العاملة بالولاء الشديد وبذل الجهد الكبير في العمل، إضافة إلى ذلك هجرة عدد كبير من العلماء المبدعين وذوي الخبرات الطويلة من كوريا الشمالية إلى كوريا الجنوبية بعد الحرب الكورية وهذا قد ليتوافر في بعض الدول النامية الأخرى[14]

٢- هناك عوامل تاريخية(Historical Factors Cyclical) وعوامل دورية حيث تركيبة الصادرات في هذه الدول قد دعمت بالبنية التحتية الممتازة-المواصلات والاتصالات - بالإضافة إلى ذلك تم استغلال الطاقة الإنتاجية بأعلى كفاءه ممكنة مما ساعدها في التجاوب السريع مع الزيادة في الطلب الداخلي والخارجي، وهذا يصعب وجوده لدى الدول النامية [15].

٣- إنَّ لهذه الدول سياسات تدخل حكومي خاصة ومتميزة يندر وجودها في الدول النامية، فمثلاً في كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة فإنَّ تغير الإنتاج وتركيبه الصادرات لم يترك لقوى السوق ولكنه تم بناءً على دراسات حكومية شاملة ودقيقه، وكذلك ساهمت الحكومة بتخفيف القيود المفروضة على الاستيراد بشكل انتقائي وتدريجي، وهذا كله ساهم في زيادة النمو الاقتصادي[16]

٤- تمتلك الدول الصناعية الجديدة (NIC'S) قاعدة تصنيعية متينة ولديها تنميه شاملة مكنتها من الوصول إلى مرحلة الفائض من السلع المصنعة، حيث زاد العرض عن الطلب المحلي فما كان لها سوى التوسع للبحث عن أسواق جديده لتسويق إنتاجها الضخم. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي جاء أساساً من القدرة التصنيعية وليس بسبب

,vol 12 , no 5/6 , 1984 , p 509.

(14)- David Evans and Prvin Alizadeh , "Trade Industrialization and the Visible Hand " Journal Of Development Studies,vol 21 ,no 1 ,1984 ,p33.

(١٥)- Hurbert Schmitz , "Industrialization Strategies in Less Development Counties ,some lesson of historcial experience " ,Journal of Development Studies ,vol 21 ,no 1 1984 , p 13

(16)- David Evans and parvin Alizadeh ,1984, Op. Cit

(17)- David Evans and parvin Alizadeh ,1984

الصادرات[١٧]، حتى أن بعض الاقتصاديين يرون أنه من الصعب أن تحافظ الدول الصناعية الجديدة على هذا التوسع في الصادرات بسبب تغير الظروف العالمية، ومن هذه الظروف[١٨]:

أ. ارتفاع معدل الحماية في الدول الصناعية المتقدمة مما يؤثر سلبياً في صناعات بعض الدول النامية.

ب. القاعدة التكنولوجية والتطوير العلمي الكبير لدى الدول المتقدمة قد يضعف الميزة النسبية الموجودة في الدول النامية.

ج. زيادة أعباء الديون الخارجية لمعظم الدول النامية مما يضطره للجوء إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كأحد مصادر التمويل الخارجي وكلنا يعرف تلك الوصفة المشهورة الجاهزة لدى هذه الجهات من أجل الموافقة على منح هذه القروض) ، والتي عاده يكون لها آثار سلبية في الاقتصاد بشكل عام، وفي التجارة والتصنيع بشكل خاص .

ثانياً: النموذج القياسي

هذا وسيكون الاعتماد الأساسي على النموذج الذي اتكأت عليه معظم الدراسات السابقة لإثبات أن للصادرات أثراً هاماً في النمو الاقتصادي، ويتمثل هذا النموذج باستخدام داله الإنتاج على النحو التالي:

$$Y = f(K, L) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \text{Production Function}$$

وسيتم إدخال متغير جديد هو متغير الصادرات (X)، كأحد عناصر الإنتاج لإثبات أن تشجيع الصادرات لا يعني بالضرورة زيادة النمو الاقتصادي، ولكن الذي يزيد هذا النمو هو توافر المناخ المناسب للصادرات وخاصة التغيرات الهيكلية التي ستسهل عملية الإنتاج، ومن ثَمَّ تزيد من حجم الصادرات بحيث تصبح المعادلة:

$$Y = f(K, L, X)$$

Y: يمثل الناتج القومي الإجمالي (GNP).

K: مجمل التكوين الرأسمالي.

L: قوى العمل.

---

[١٨] Hurbert, Schmitz, 1984, p. 15. Op. Cit.

X: الصادرات.

بالإضافة إلى هذه المتغيرات التقليدية سوف يتم إدخال متغيرين جديدين لبيان أهمية التغير الهيكلي والتنمية وهما.[19]

1- RyM.yM/y: النمو في ناتج الصناعة التحويلية مقاساً بمدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج القومي GNP.

2- RLM.LM/L: النمو في عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية مقاساً بمدى مساهمة عمال قطاع الصناعة التحويلية في الإجمالي العام للاقتصاد.

حيث:-

RYM :- معدل النمو في ناتج الصناعة التحويلية.

YM :- الناتج في قطاع الصناعة التحويلية.

Y :- الناتج الإجمالي.

RLM :- معدل نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلية.

LM :- عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية.

L :- عدد العاملين في الاقتصاد.

وعلى الرغم من اعتماد معظم الدراسات السابقة على عدد السكان بدلاً من عدد العاملين، إلا أن معظم الدول النامية تعاني من ارتفاع نسبة البطالة، والأردن هي إحدى هذه الدول فقد ارتأيت الاعتماد على عدد العاملين فعلياً في الاقتصاد[٢٠]، واستخدام الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بدلاً من الناتج القومي الإجمالي (GNP)، لمعرفة قدرة الاقتصاد المحلي الفعلية على الإنتاج ومن ثَمَّ النمو بالاعتماد على موارده المحلية خلال حقبة زمنية محدده (1972-1996).

ويتكون هذا النموذج من أربع معادلات سوف نحل كل واحدة منها على حدة وهذه المعادلات هي:

---

(19) - تم استخدام هذا النموذج من قبل ياغميان وريزا (Yghmaian, Reza, 1995) على مجموعة من الدول النامية ومن بينها الأردن وذلك باستخدام بيانات المقطع العرضي (cross section) المتوافرة عن هذه الدول.

(20) تم احتساب العاملين فعلياً في الاقتصاد عن طريق المعادلة التالية:
عدد العاملين فعلياً = القوى العاملة – عدد العاطلين عن العمل.

1- $Ry = a_0 + a_1\ I/y + a_2\ RL + e_1$

2- $Ry = a_0 + a_1\ I/y + a_2\ RL + a_3\ RX + e_2$

3- $Ry = a_0 + a_1\ I/y + a_2\ RL + a_3\ Rym.\ ym/y + e_3$

4- $RX = a_0 + a_1\ RyM.\ yM/y + a_2\ RLM.\ LM/L + e_4$

حيث إنَّ

y : GDP بالأسعار الثابتة.

Ry : معدل النمو السنوي في GDP.

yM : الناتج في قطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة.

RyM : معدل النمو السنوي في ناتج الصناعة التحويلية.

I/y : نسبة الاستثمار في الناتج

LM : عدد العمال في قطاع الصناعة التحويلية.

RLM : معدل النمو السنوي في العمال في قطاع الصناعة التحويلية.

L : مجموع العمال في الاقتصاد.

RL : معدل النمو السنوي في العمال (في كل الاقتصاد).

X : الصادرات بالأسعار الثابتة.

RX : معدل النمو السنوي في الصادرات.

RyM.yM/y : معدل النمو في ناتج الصناعة التحويلية مقاسا بمدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في GDP.

RLM.LM/L : معدل النمو في عدد العمال في قطاع الصناعة التحويلية مقاساً بعدد العمال في قطاع الصناعة التحويلة بالنسبة للعمال في الاقتصاد.

e_4, e_3, e_2, e_1 هي حد الخطأ (error terms).

ستستخدم المعادلات من (1-3) من أجل تطبيق اختبار لنظرية تشجيع الصادرات (export–led growth) والتي يؤيدها البنك الدولي والفرضية البديلة والتي تفترض أن النمو الاقتصادي يجب أن يسبقه تغير هيكلي وتنمية اقتصادية.

ويتوقع أن يكون لكل المتغيرات في المعادلات الثلاث أثر إيجابي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

أما المعادلة رقم (4) فسيتم استخدامها لإثبات الفرضية القائلة: إنَّ الصادرات يجب أن تسبق بتغير هيكلي ومستوى معين من التنمية لتحقيق معدلات نمو مرتفعه في الاقتصاد، ويتوقع أن يكون لكل المتغيرات في المعادلة أثر إيجابي على النمو في الصادرات.

والمقصود بالتنمية أنها عملية إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد القومي تؤدي إلى زيادة ملحوظة ومستمرة في معدل نمو الدخل القومي، بحيث تمكن هذه الزيادة من التغلب على المشاكل التي تواجه الدول النامية والتي تؤدي إلى ارتفاع في مستوى معيشة الأفراد[21].أما مفهوم التغيرات الهيكلية فيمكن تعريفها بأنها التغيرات المنتظمة التي ترافق النمو الاقتصادي مقاسا بمعدل النمو في الدخل الحقيقي[22].

وفي الفترة الأخيرة ازداد الاهتمام بمفهوم التغييرات الهيكلية حيث أكد معظم كتاب الاقتصاد ضرورة إحداث تغييرات هيكلية للحصول على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، حيث بين كوزنيتس (KUZNETS 1971) أن التغير الهيكلي لا يقصد به فقط الناحية الاقتصادية، بل أيضا يشمل الأعراف الاجتماعية والثقافية والمعتقدات، ولكي نحصل على معدلات نمو مرتفعة لا بد من إجراء تغيير وعلى المستويات كافة. في حين رأى تشيزي (CHENERY.١٩٧١) أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة من التغيرات المترابطة والمتداخلة والتي يجب تحقيقها للمحافظة على استمرارية النمو .

كما أوضح ابرامـوفيتس (ABRAMOVITZ 1983) أن إعادة التوزيع لكل من الناتج (out put) والعمل بين القطاعات الاقتصادية هو شرط لازم يجب أن يصاحب نمو الإنتاجية .وأخيراً بين كل من ماثيوز واودلنغ (MATHEWS AND ODLING)أن التغيرات الهيكلية ونمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)لا يعدّان متغيرين مستقلين فكل منهما ينتج عن تفاعلات معقده تأتي من جانبي العرض والطلب[23].

---

(21) أنور عطية العدل، "التنمية الصناعية في الدول النامية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص ص 107 – 108.

(22) حسين الطلافحة، "التغييرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، (1968-1990)"، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الخامس، 1993، ص 84.

(٢٣) Syrquin, M. 1989. “Pattern of Structural Change”, In Hollis Chenery and

النتائج الإحصائية للنموذج

تم تقدير المعادلات السابقة بطريقة المربعات الصغرى (OLS) مع الأخذ بالحسبان معالجة مشكلة الارتباط الذاتي (serial correlation) حيثما كان ذلك ضرورياً ،وكانت نتائج التقدير كما يلي[24]:

المعادلة الأولى وهي معادلة دالة الإنتاج:

$$Ry = 0.04 + 0.47\ I/y + 0.22\ RL - 0.16\ DM \qquad (1)$$

(t-ratio) $(4.006)^{***}$ $(2.463)^{**}$ $(3.329)^{***}$ $(-3.00)^{***}$

$R^2 = 0.638$, $R^{-2} = 0.584$, DW = 2.47 , F-Stat = 11.7

نلاحظ من النتائج الخاصة بالتقدير تأكيدها أن كل المتغيرات المستقلة لها أثر إيجابي في المتغير التابع.[25] هذا ويشير معامل I/y إلى أن زيادة نسبة الاستثمار إلى الدخل (نمو التكوين الرأسمالي) بمقدار (1%) ستؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Ry) بمقدار (0.47%)، كما تشير النتائج إلى أن زيادة معدل نمو العمالة في الاقتصاد بمقدار (1%) سوف يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Ry) بمقدار(0.22%).[26] كما تشير قيمة (F) المحسوبة (11.75) إلى الدلالة العالية لجميع

T.N. Srinivsan. Hand Book of Development Economic, North Holland, p. 208.

(24) عند تقدير المعادلة الأولى حصلت على النتيجة التالية:

$$Ry = -0.09 + 0.44\ I/y + 0.24\ RL \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$(-1.383)^{*}$ $(2.022)^{**}$ $(2.886)^{***}$

نلاحظ من هذه المعادلة أن إشارة المتغير الثابت سالبة مما يعني أن أثر التكنولوجيا سالب في النمو الاقتصادي، لذا قمت بتطبيق اختبار لمعرفة مدى وجود (Stationary) في البيانات باستخدام Dickey-Fuller Test وقد تبين بعد إجراء هذا الاختبار أن المتغيرات المستخدمة جميعها مستقرة ((Stationary, Integrated of degree zero I(0)) ما عدا المتغير I/y فقد كان ((Integrated of degree (1) وللقضاء على (Time-trend) تم تطبيق المعادلة التالية:

$I/y = C + cT + e$ حيث: c: تمثل drift. T: Time.

وقمت بإعادة تقدير المعادلة وقد تحسنت النتائج بشكل واضح.

(25) *** تشير إلى أن المتغير يتمتع بدلالة إحصائية على المستوى (1%).

** تشير إلى أن المتغير يتمتع بدلالة إحصائية على المستوى (5%).

* تشير إلى أن المتغير يتمتع بدلالة إحصائية على المستوى (10%).

(26) عند تقدير المعادلة الأولى مرة ثانية بعد تصفية البيانات كانت النتيجة كما يلي:

$$Ry = 0.04 + 0.23\ RL + 0.56\ I/y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

(t-ratio) $(2.925)^{***}$ $(2.941)^{***}$ $(2.572)^{***}$

المتغيرات وتدل على أن جميع المتغيرات مجتمعة تعمل على تفسير التغيرات التي تحدث في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما يشير معامل التحديد (R^2) إلى درجه تفسير المتغيرات المستقلة للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع، حيث يبين هذا المعامل إلى أن جميع هذه المتغيرات تفسر أن (63.8%) تقريباً من التغيرات تحدث في المتغير التابع، وهي نسبة جيده كما يشير معامل داربن –واتسون إلى خلو التقدير من مشكلة الارتباط.

أما المعادلة الثانية فسوف نقوم بإدخال متغير الصادرات (X) إلى معادلة دالة الإنتاج بوصفه أحد عناصر الإنتاج:

$$Ry = 0.05 + 0.23RL + 0.50I/y - 0.06RX - 0.16DM \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

(t-ratio) $(3.659)^{***}$ $(3.347)^{***}$ $(2.571)^{***}$ (-0.849) $(-3.024)^{***}$

$R^2 = 0.651$, $R^{-2} = 0.578$, DW = 2.39 , F-Stat = 8.87

نلاحظ من نتائج التقدير أن كل المتغيرات المستقلة لها أثر إيجابي (في المتغير التابع) وتتمتع بدلالة إحصائية ما عدا متغير معدل النمو في الصادرات (RX). هذا ويشير معامل I/y إلى أن زيادة نسبه الاستثمار إلى الدخل (نمو التكوين الرأسمالي) بمقدار (1%) ستؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي (Ry) بمقدار (0.50%)، كما تشير النتائج إلى أن زيادة معدل نمو العمالة في الاقتصاد بمقدار (1%) سوف يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Ry) بمقدار (0.23%) أما المتغير المستقل (RX) معدل النمو في الصادرات فقد كانت إشارته سالبة ولم تثبت أهميته إحصائياً، لذا نستطيع القول: إنَّ أثره محايد على معدل النمو في (Ry) [27]، وقد يكون السبب في ذلك (1) أن معظم الصادرات الأردنية هي من المواد الخام مثل (البوتاس والفوسفات) أو من مواد بسيطة مصنعة مثل (الأسمدة الكيماوية) تكون القيمة المضافة إليها قليلة جداً ومن ثَمَّ يكون أثرها في الاقتصاد محدوداً. (2) إنَّ معظم الصادرات الأردنية (المصنعة) تعتمد على مواد خام أو وسيطية مستوردة مرتفعة التكاليف فحتى لو تم استيرادها وتحويلها إلى سلع نهائية يصبح سعرها النهائي باهظ الثمن، وفي ظل أجواء المنافسة العالمية السائدة لن يجد هذا المنتج مجالاً للمنافسة في الأسواق العالمية والأجنبية.

$R^2 = 0.479$, $R^{-2} = 0.425$, DW = 2.13 , F-Stat = 9.5

ثم أعدت تقدير هذه المعادلة بإضافة متغير وهمي في عام 1989، وذلك لتحييد أثر انخفاض سعر صرف الدينار الأردني وأعطي الرقم 1 في عام 1989 وصفر في باقي الأعوام أدت هذه الإضافة تحسناً واضحاً على النتائج، وقد أثبت هذا المتغير دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 1% [وسوف يتم استخدام هذا المتغير في المعادلات الثلاث الأولى].

[27] للتأكد من هذه النتيجة قمت بعمل (Time-lag) تخلف زمني لمتغير الصادرات لمدة سنتين وحصلت على النتيجة السابقة نفسها، مما يؤكد أن أثر الصادرات في الناتج القومي محايدٌ.

كما تشير قيمة (F) المحسوبة (8.87) إلى الدلالة العالية لجميع المتغيرات وتدل على أن جميع المتغيرات (ما عدا RX) تقوم بتفسير التغيرات التي تحدث في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP). كما يشير معامل التحديد (R^2) إلى درجة تفسير المتغيرات المستقلة للتغييرات التي تحدث في المتغير التابع، حيث يبين هذا المعامل أن جميع هذه المتغيرات تفسر (65.1 %) تقريباً من التغييرات التي تحدث في المتغير التابع وهي نسبة جيدة. كما يشير معامل درابن-واتسون إلى خلو التقدير من مشكلة الارتباط الذاتي.[٢٨]

أما المعادلة الثالثة فستستخدم لمعرفة مدى أهمية التغيرات الهيكلية ممثلة بالمتغير (RyM.yM/y) على النمو الاقتصادي:

$$Ry = 0.04 + 1.1\ RyM.yM/y + 0.24\ I/y + 0.03RL - 0.24DM - 0.72Ar(1) - 0.56AR(2)$$

$$(t\text{-ratio})\ (4.817)^{***}\ (1.831)^{**}\ (1.776)^{**}\ (4.389)^{***}\ (-5.587)^{***}\ (-3.414)^{***}\ (-2.677)^{***}$$

$$R^2 = 0.729\ ,\ R^{-2} = 0.621\ ,\ DW = 2.05\ ,\ F\text{-}Stat = 6.74$$

نلاحظ من نتائج التقدير أن كل المتغيرات المستقلة لها أثر إيجابي في المتغير التابع وتتمتع بدلالة إحصائية عالية، هذا ويشير معامل (I/y) إلى أن زيادة نسبة الاستثمار إلى الدخل (نمو التكوين الرأسمالي) بمقدار (1%) ستؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي (Ry) بمقدار (0.24%) كما تشير النتائج إلى أن زيادة معدل نمو العمالة في الاقتصاد بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Ry) بمقدار (0.30%) وهذا يؤكد النتائج في المعادلات السابقة، أما المتغير الذي يمثل التغير الهيكلي في الاقتصاد (RyM. YM/y) فقد كانت إشارته موجبة وله أهمية إحصائية ودلالة على المستوى 10% مما يؤكد أن إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات والتركيز على قطاع الصناعة التحويلية سيكون له أثر مهم وواضح، إذ إنَّ زيادة نمو الناتج في قطاع الصناعة التحويلية بمقدار (1%) سوف يزيد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.1%).

كما تشير قيمة (F) المحسوبة (6.75) إلى الدلالة العالية لجميع المتغيرات وتدل على أن

---

(28) عند تقدير المعادلة الثانية حصلت على النتائج التالية:

$$Ry = 0.04 + 0.59\ I/y + 0.23\ RL - 0.05\ RX \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

$$(t\text{-ratio})\ (2.614)^{***}\ (2.593)^{***}\ (2.920)^{***}\ (-0.567)$$

$$R^2 = 0.48\ ,\ R^{-2} = 0.405\ ,\ DW = 2.04\ ,\ F\text{-}Stat = 6.23$$

وبعد ذلك تم إضافة متغير وهمي لعام 1989 وتحسنت النتائج بشكل واضح.

جميع المتغيرات تقوم بتفسير التغيرات التي تحدث في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP). كما يشير معامل التحديد (R^2) إلى درجة تفسير المتغيرات المستقلة للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع، حيث يبين هذا المعامل أن جميع هذه المتغيرات تفسر (73%) تقريباً من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع. كما يشير معامل دربن-واتسون إلى إنهاء مشكلة الارتباط الذاتي التي كانت بالمعادلة.[29]

أما المعادلة الرابعة فسوف تستخدم لمعرفة أثر التغيرات الهيكلية: (RLM.LM/L) و(RyM.yM/y) في نمو الصادرات.

$$RX=0.14+2.8\ RyM.yM/y - 3.79\ RLM.LM/L - 0.25DM - 0.59Ar(1) - 0.40AR(2)$$

$$(t\text{-ratio})\ (7.166)^{***}\ (2.633)^{***}\ (-1.303)\ (-4.270)^{***}\ (-3.019)^{***}\ (-2.193)^{**}$$

$$R^2 = 0.635\ ,\ R^{-2} = 0.52\ ,\ DW = 1.79\ ,\ F\text{-Stat} = 5.58$$

نلاحظ من نتائج التقدير أن كل المتغيرات المستقلة (ما عدا RLM.LM/L) لها أثر إيجابي في المتغير التابع، هذا ويشير معامل (RyM.yM/y) إلى أن إعادة توزيع الموارد الاقتصادية لصالح قطاع الصناعة التحويلية سيكون له أثر واضح ومهم في معدل نمو الصادرات حيث إنَّ زيادة معدل نمو هذا المتغير بمقدار (1%) سوف يزيد من معدل نمو الصادرات بمقدار (2.8%) مما يؤكد أن وجود بنية صناعية قوية يمكن الدولة من الدخول إلى سوق التصدير.

أما المتغير (RLM.LM/L) فقد حمل إشارة سالبة ولم تثبت أهميته إحصائياً لذا يمكن القول: إنَّ أثر زيادة العمال في قطاع الصناعة التحويلية على حساب القطاعات الأخرى هو أثر محايد. وقد يعود السبب إلى قلة الكفاءات البشرية المؤهلة فنياً وإدارياً ولا يقصد هنا تلك المؤهلة أكاديمياً فقط بل المؤهلة والمدربة أكاديمياً ومهنياً، حيث إنَّ وجود

---

(29) عند تقدير المعادلة الثالثة حصلت على النتائج التالية:

$$Ry = 0.04 + 0.54\ I/y + 0.23\ RL + 0.18\ RyM.yM/y \quad \ldots..(3)$$

$$(t\text{-ratio})\ (2.613)^{***}\ (2.325)^{***}\ (2.857)^{***}\ (0.275)^{**}$$

$$R^2 = 0.477\ ,\ R^{-2} = 0.398\ ,\ DW = 2.13\ ,\ F\text{-Stat} = 6.08$$

وبعد ذلك تم إضافة متغير وهمي لعام 1989 وتحسنت النتائج وأصبحت كما يلي:

$$Ry = 0.04 + 0.22\ RL + 0.27\ RyM.yM/y + 0.44\ I/y - 0.16\ DM \quad \ldots\ldots\ldots\ldots..(3)$$

$$(t\text{-ratio})\ (3.584)^{***}\ (3.233)^{***}\ (0.493)\ (2.161)^{***}\ (-2.967)^{***}$$

$$R^2 = 0.642\ ,\ R^{-2} = 0.567\ ,\ DW = 2.5\ ,\ F\text{-Stat} = 8.54$$

وعلى الرغم من تحسن النتائج إلا أنه ظهر لدي مشكلة الارتباط الذاتي من النوع الأول والثاني وتم حلهما بإدخال AR(1)، AR(2).

الكفاءات المدربة وخاصة في قطاع الصناعة التحويلية يحسن ويرفع كفاءة الإنتاج، ومن ثَمَّ يقلل من تكاليف الإنتاج وهذا بدوره يجعل السلعة النهائية رخيصة الثمن.

كما تشير قيمة (F) المحسوبة (5.58) إلى الدلالة العالية لجميع المتغيرات وتدل على أن جميع المتغيرات تقوم بتفسير التغيرات التي تحدث في معدل نمو الصادرات (RX)، كما يشير معامل التحديد (R^2) إلى درجة تفسير المتغيرات المستقلة للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع، حيث يبين هذا المعامل أن جميع هذه المتغيرات تفسر (63.5%) تقريباً من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع. كما يشير معامل درابن-واتسون إلى إنهاء مشكلة الارتباط الذاتي التي ظهرت بالمعادلة.[٣٠]

ثالثاً: النتائج والتوصيات:

أ- النتائج:

لقد تبين من خلال الجزء النظري من هذه الدراسة أنه على الرغم من اهتمام الحكومة الأردنية في تنمية وتشجيع الصادرات عن طريق إنشاء العديد من المؤسسات والشركات إلا أن الصادرات الأردنية مازالت متركزة على تصدير المواد الخام إذ بلغ متوسط نصيبها من الصادرات الإجمالية خلال فترة الدراسة 57.2%، وإنَّ هذه الصادرات مازالت متركزة في الدول العربية إذ بلغ متوسط نصيب هذا السوق خلال فترة الدراسة 50%. وكذلك رأيت الفرق الواضح بين الاقتصاد الكوري والأردني، حيث الاقتصاد الكوري يملك قاعدة تصنيعية متينة ومتميزة اكتسبها من الخبرة الطويلة في تبني سياسة

---

(30) عند تقدير المعادلة الرابعة حصلت على النتيجة التالية:

$$RX = 0.107 + 1.56\ RyM.yM/y + 1.19\ RLM.LM/L \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$
$$(2.656)^{***} \qquad (0.944) \qquad (0.307)$$

من الواضح أن النتائج غير جيدة لذا سوف يتم إدخال متغير وهمي للعامين (90، 91) وذلك لتحييد أثر الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد إثر نشوب حرب الخليج عندما أغلقت كثير من الأسواق العربية أمام الصادرات الأردنية (أسواق دول الخليج العربي) حيث أعطي الرقم 1 في عام 1990، 1991 وصفر في باقي الأعوام وقد كان لهذه الإضافة بعض التحسن وقد أثبت هذا المتغير دلالة إحصائية على المستوى (5%).

$$RX = 0.13 + 1.7\ RyM.yM/y + 0.66\ RLM.LM/L - 0.23\ DM \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$
$$(3.327)^{***} \qquad (1.168) \qquad (0.185) \qquad (-2.154)^{***}$$

$R^2 = 0.227$, $R^{-2} = 0.111$, $DW = 2.82$, $F\text{-Stat} = 1.96$

بعد إدخال المتغير الوهمي ظهرت مشكلة الارتباط الذاتي من النوع الأول والثاني وتم حلهما بإدخال AR(2)، AR(1) وقد تحسنت النتائج بشكل ملحوظ.

إحلال المستوردات وبعد أن ازدهرت صناعاتهم ووصلوا إلى مرحلة الفوائض بدؤوا بالبحث عن أسواق جديدة خارجية بالتوجه لتبني سياسة تشجيع الصادرات (ELG) فكأن سياسة إحلال المستوردات هي التي مهدت لنجاح سياسة تشجيع الصادرات.

أما بالنسبة لنتائج الدراسة القياسية فيمكن تلخيصها بما يلي:

١- إنَّ نمو قطاع الصناعة التحويلية (كأحد مظاهر التغير الهيكلي) له أثر هام وملحوظ في نمو الناتج المحلي ونمو الصادرات، حيث تبين من الدراسة أن نمو هذا القطاع (RyM.yM/y) بمقدار (1%) سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي (GDP) ونمو الصادرات (RX) بمقدار (1.1%) و(2.8%) على التوالي.

إن هذه النتيجة تبين أن التغير الهيكلي على الأصعدة والمستويات كافة مثل تركيبة الإنتاج وإحداث تغيير في توزيع المصادر على القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث يتم سحب المصادر من القطاعات منخفضة الإنتاجية (قطاع الزراعة والقطاعات التقليدية) Primary Sectors إلى القطاعات مرتفعة الإنتاجية (قطاع التصنيع)، وهذه العملية تزيد من فعالية الإنتاج ومن ثَمَّ تعطينا السعر الصحيح للمنتج وهذه العوامل مجتمعة تقلل من الاختناقات في الاقتصاد (Fewer bottlenecks) وتساعد المنتج في اختراق الأسواق العالمية، وهكذا نرى أن دخول سوق الصادرات هو تسلسل منطقي لنجاح عملية التنمية والتغير الهيكلي، وأن النمو الاقتصادي هو تسلسل منطقي لنجاح الصادرات. أي أن الصادرات والنمو الاقتصادي يجب أن يكونا مسبوقين بتغيرات هيكلية طويلة ومعقدة ومستوى معين من التنمية [وهذا واضح من خلال المعادلتين 3، 4]. إن هذه النتيجة متشابهة مع دراسة (Dodaro, 1991) ودراسة (Yaghmaian and Reza, 1995) [انظر الفصل التمهيدي-الدراسات السابقة].

٢- وجود أثر محايد لنمو الصادرات في نمو الناتج المحلي مما يعني أن الصادرات الأردنية بوضعها الحالي غير قادرة على زيادة النمو الاقتصادي [معادلة رقم (2)]، وهذا يبين خطأ تعميم ضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات (ELG) وأنها ليست بالضرورة مناسبة لكل الدول النامية (universalize-non universal policy).

إنَّ هذه النتيجة متشابهة مع دراسة (Jung and Marshall) 1985 حيث قاما بفحص لاتجاه العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام اختبار السببية (causality test) الـ 37 دولة وقد وجدا دعماً لنظرية (ELG) فقط لأربع دول، وهذا يعني أن الصادرات هي سبب النمو فقط في أربع دول من أصل 37 دولة.

كما قام (Sheehey, 1990) بعمل اختبار لدالة الإنتاج ووضع مجموعة من المتغيرات بدل متغير الصادرات مثل الاستهلاك الخاص، الإنفاق الحكومي، الناتج في قطاع الزراعة، الناتج في قطاع التصنيع ومتغيرات أخرى من عناصر الدخل القومي حيث

وجد أن كل المتغيرات السابقة لها أهمية إحصائية وذات علاقة إيجابية (وجد دلالة إحصائيـة لكل مكونات الدخل القومي) مما دفعه للقول: لا معنى للجدل القائم حول أي سياسة تجارية يجب أن تتبناها الدول.

٣- إنَّ نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلي (إعادة توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية كأحد مظاهر التغير الهيكلي) ليس له أثر يذكر في قطاع الصادرات الأردني (وقد يعود السبب في ذلك كما أسلفت سابقاً، إلى قلة الكفاءات البشرية المؤهلة فنياً وإدارياً، ولا يقصد هنا تلك المؤهلة أكاديمياً فقط بل المؤهلة والمدربة أكاديمياً ومهنياً، إذ إنَّ وجود الكفاءات المدربة ولاسيما في قطاع الصناعة التحويلية يرفع كفاءة الإنتاج، ومن ثَمَّ يقلل من التكاليف وهذا بدوره يجعل السلعة النهائية رخيصة الثمن).

وهذه النتيجة مشابهة لدراسة (Demetrios Moschos, 1989) ، حيث قام بدراسة أثر نمو الصادرات في النمو الاقتصادي باعتماد دالة الإنتاج مُدللاً على ذلك بمجموعتين من الدول النامية تمثل دولاً متقدمة (More Advanced) والثانية أقل تقدماً (Less Advanced) حيث وجد أن نمو العمالة في الاقتصاد لا يشكل أثراً إيجابياً (أثره محايد) في النمو الاقتصادي للدول الأقل تقدماً، في حين ظهر أثره إيجابياً في الدول الأكثر تقدماً، وقد علل ذلك بأنه على الرغم من وفرة عنصر العمل لدى المجموعتين إلا أن الإنتاجية منخفضة لدى مجموعة الدول الأقل تقدماً، ومن ثَمَّ يمكن إهمال أثر نمو هذا المتغير في نمو الناتج القومي لدى الدول الأقل تقدماً.

ب- التوصيات

بعدما تبين من الدراسة أن قطاع الصادرات الأردني بشكله الحالي غير قادر على زيادة النمو الاقتصادي وأن التغير الهيكلي وقدر معين من التنمية هو شرط أساس لإحداث النمو الاقتصادي والصادرات توصي الدراسة على ضوء هذه النتائج بما يلي:

١- مواكبة سياسة إحلال المستوردات جنباً إلى جنب مع سياسة تشجيع الصادرات، وذلك عن طريق توجيه موارد الصادرات لإقامة الصناعات الإنتاجية والثقيلة [توجيه حصيلة النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات نحو إقامة قاعدة إنتاجية تلبي احتياجات الاقتصاد المحلي وتكون أساساً لعملية التطور].

٢- ضرورة التوسع في وضع المواصفات القياسية (الأردنية) للسلع والخدمات المنتجة كافة لضمان جودة المنتجات ومن ثَمَّ إمكانية تصديرها.

٣- التركيز على قطاع الصناعة التحويلية من خلال إيجاد قاعدة صناعية عريضة وضرورة إيجاد حل لمشكلات هذا القطاع ورفع سوية الإنتاج بوصفه متطلباً مسبقاً لـنمو وازدهار الصادرات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

٤- الاستمرار في إنشاء الشركات والمؤسسات التي تخدم التصنيع وتدعم الصادرات في جميع أنحاء المملكة وعدم حصرها في العاصمة عمان كوسيلة للبحث عن أسواق جديدة لتصدير السلع والخدمات الأردنية للخارج وعدم اقتصارها على الدول العربية.

٥- إعداد القوى البشرية وتدريبها من خلال إجراء تغيرات هيكلية في سوق العمل الأردني من أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية، ومن ثَمَّ القيمة المضافة إلى المنتجات الأردنية مما يزيد من قدرتها التنافسية عالمياً.

المراجع

المراجع العربية

١- إبراهيم عيسى وآخرون، **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني**، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردنية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1989.

٢- إسماعيل، محمد محروس، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1992.

٣- الأمانة العامة لاتحاد الفرق العربية، **وثيقة التصنيع والسياسات الصناعية في البلاد العربية**، مجلة التعاون الصناعي، العدد 93، يناير 1990.

٤- لبنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، أغسطس 1979.

٥- البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، 1987.

٦- البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، 1991.

٧- البنك المركزي الأردني، **بيانات إحصائية سنوية**، تشرين أول 1989.

٨- البنك المركزي الأردني، **بيانات إحصائية سنوية**، تشرين أول 1994.

٩- البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة (1972-1996).

١٠- التميمي، عباس علي، **النمو الصناعي في الوطن العربي**، جامعة الموصل، الموصل، 1985.

١١- حسن، فليح، **التنمية الاقتصادية**، الجامعة المستنصرية، 1986.

١٢- حماد، خليل ومشعل، زكيه، **تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية**، مجلة بحوث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (2)، العدد (2)، 1986.

١٣- حميدات، وليد والهزايمه، محمد أحمد، **تجارة الأردن الخارجية وأثرها في النمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية للفترة (1968-1990)**، مجلة دراسات، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، 1995.

١٤- خليل، محمد فضل محمد، **سياسات تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 1995.

١٥- دائرة الإحصاءات العامة، **دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل في كل منها (5) أشخاص أو أكثر**، أعداد مختلفة (1972-1996).

١٦- الرجوب، سامر، **تحليل مدى تأثير السلع الرأسمالية المستوردة في النمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1996.

١٧- الرداوي، تيسير، **التنمية الاقتصادية**، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة حلب، 1985.

١٨- الرفاعي، أحمد حسين، **أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، 1997.

١٩- زنبوعه، محمود قاسم، **التنمية الاقتصادية**، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية.

٢٠- شاميه، عبد الله والروابده، موسى، **تجارة الأردن الخارجية وأثرها في النمو الاقتصادي**، مجلة دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الأول 1989.

٢١- السيفو، وليد إسماعيل، **المدخل إلى الاقتصاد القياسي**، جامعة الموصل، 1988.

٢٢- الشرع، منذر، **تطور التجارة الخارجية في الأردن (1921-1991)**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، 1993.

٢٣- صبح، داود محمود، **استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها في التنمية الاقتصادية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1995.

٢٤- الطلافحه، حسين، **التغييرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى (1968-1990)**، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الخامس، 1993.

٢٥- الطلافحه، حسين، **عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن**، مجلة بحوث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 4، 1993.

٢٦- العدل، أنور عطية، **التنمية الصناعية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987.

٢٧- عثامنه، عبد الباسط، **النمو الصناعي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1995.

٢٨- عوض، طالب محمود، **التجارة الدولية نظريات وسياسات**، دار وائل للنشر، 1995.

٢٩- فانك، فهد، **برنامج التصحيح الاقتصادي (1992-1998)**، مؤسسة فهد الفانك، عمان، 1992.

٣٠- قابل، محمد صفوت، **استراتيجية التصنيع للتصدير ومدى صلاحيتها للدول المتخلفة**، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 34، تشرين أول 1988.

٣١- قابل، محمد صفوت، **الصناعة العربية واستراتيجية الإحلال محل الواردات**، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 54، يونيو 1988.

٣٢- المسعودي، توفيق عباس عبد عون، **السياسة التجارية ودورها في التنمية الصناعية في العراق (1970-1980)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 1990.

٣٣- مصطفى، أحمد فارس، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، (1981-1982).

34-نصر، محمد وحماد، خليل، **نمو الصناعة التحويلية والعمالة في الأردن**، مجلة بحوث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (6)، العدد (3)، 1990.

35-محي الدين، عمرو، **التخلف والتنمية**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1984.

36-وزارة التخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، (1993-1997).

37-وزارة العمل، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة، (1972-1998).

المراجع الأجنبية:

1-Amin, Sheila and Ferrantino, Michael, **"Export Diversification and Structural Dynamics in the Growth Process: The Case of Chile"**, Journal of Development Economics, Vol. 52, 1997.

2-Balassa, Bela, **"Export and Economic Growth"**, Journal of Development Economics, Vol. 5, No. 2.

3-Chenery, Hollis and Syrquin, Mosies, **"Pattern of Development (1950-1970)"**, Oxford University Press, London, 1975.

4-Dodaro, Santo, **"Comparative Advantage, Trade and Growth"**, World Development, Vol. 19, No.9.

5-Dunn JR and Ingram, James, **"International Economics"**, Fourth Edition, John Wiley and Sons, Inc., 1996.

6-Esfahani, H.S., **"Export, Imports and Economic Growth in Semiindustrialized Countries"**, Journal of Development Economics, Vol. 35, 1991.

7-Evans, David and Alizadeh, Parvin, **"Trade Industrialization and the Visible Hand"**, Journal of development Studies, Vol. 21, No.1, 1984.

8-Hill, R. Carter, Griffths, William E. and Judge, George G., **"Learning and Practicing Econometrics"**, John Wiley and Sons, Inc., 1993.

9-International Financial Statistics, **Year Book**, 1990.

10-International Financial Statistics, **YearBook**, 1994.

11-Kavoussi, Rostam M., **"Export Expansion and Economic Growth"**, Journal of Development Economics, Vol. 14.

12-Kim, Linsu and Amsden, Alic H, **"Republic of Korea"**, World Development, Vol. 120, No. 5/6, 1984.

13-Lall, Sanjaya, **"Exports of Technology by Newly-Industrializing Countries: An Overview"**, World Development, Vol. 12, No. 5/6.

14-Mosies, Syrquin, **"Pattern of Structural Change"**, In Hollis Chenery and T. N. Srinivsan. Handbook of Development Economic, North Holland, 1989.

15-Michaely, Michael, **"Exports and Growth: An Empirical Investigation"**, Journal of Development Economics, Vol. 4, No. 1, 1977.

16-Moschos, Demetrios, **"Export Expansion, Growth and the Level of Economic Development"**, Journal of Development Economics, Vol. 30, 1989.

17-Al-Momani, Riad, **"Jordan's Development Policy and it Performance (1967-1985)"**, Dar Al-Amal.

18-Ram, Rati, **"Export and Economic Growth in Developing Countries: Evidence from Time-Series and Cross-Section Data"**, Economic Development and Cultural Change, Vol. 36, No. 1, 1987.

19-Al-Raimony, Ahmad and El-Nader, Hasan, **"The Effect of Exports on Economic Growth in Developing Countries: The Case of Jordan (70-93)"**, Abhath Al-Yarmouk, Vol. 13, No. 1, 1997.

20-Schmitz, Hurbert, **"Industrialization Strategies in Less Developed Countries"**, The Journal of Development Studies, Vol. 21, No. 1.

21-Tyler, William, G., **"Growth and Export Expansion in Developing Countries: Some Empirical Evidence"**, Journal of Development Economics, Vol. 9, No. 1, 1981.

22-The World Bank, **"World Development Report"**, August 1979.

23-The World Bank, **"World Development Report"**, 1987.

24-Yaghmaian, Behzad and Reza, Ghorashi, **"Export Performance and Economic Development"**, American Economist, Vol. 39.

· تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق ١٩٩٩/٤/٢٩.